

Distr.: General
30 August 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة الخامسة عشرة

نيويورك، 14-16 حزيران/يونيه 2022

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 15 حزيران/يونيه 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة بونيبيا ألاكرون (نائبة الرئيس بالنيابة) (غواتيمالا)
فيما بعد: السيد سالوفارا (الرئيس) (فنلندا)

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(ب) مناقشات المائدة المستديرة (تابع):

'2' التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ومباشرتهم للأعمال الحرة

(أ) مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبينها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-09345 (A)



إن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تتسنى لهم، في ضوء الانتقال نحو اقتصاد رقمي أخضر، الاستفادة من الفرص التي يتيحها سوق العمل الرقمي، وأن يكونوا مجهزين للمساهمة في إيجاد مستقبل أكثر اخضراراً واستدامة.

4 - السيد رشال (المفوض المعني بالمساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة العدل الإسرائيلية)، عضو فريق الخبراء: قال إن هناك العديد من المزايا للنهوض بريادة الأعمال والعمل الحر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يوفر أسلوب العمل هذان الاستقلال المالي، والاستقلال عن صاحب عمل معين، وخيار العمل من المنزل أو من مكان آخر. ويفتحان المجال أيضاً أمام مجموعة واسعة من الاحتمالات المهنية، بما في ذلك خيار التركيز على العمل ذي المهارات الأعلى. وهناك مرونة أكبر للتكيف مع الأحداث غير المتوقعة، من قبيل الجائحة. ومن المزايا الأخرى تعزيز الثقة بالنفس، ويمكنهم تقديم مساهمات كبيرة للمجتمع، مما يشجع على إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي وطرح أفكار جديدة.

5 - وفيما يتعلق بالعقبات، قال إن هناك نقصاً في خدمات الأعمال التجارية والدعم التي يمكن الوصول إليها في القطاعين العام والخاص على السواء، مما يزيد من صعوبة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على القروض والائتمانات مقارنة بغيرهم. ولا تزال الحواجز المادية قائمة، حتى في ظل القدرة على العمل من المنزل. وكما هو الحال دائماً، ستكون هناك أوقات صعبة، ولكن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون أحياناً من مصاعب أكثر تحديداً من غيرهم.

6 - ومضى يقول إنه يجب تصميم برامج ودورات توجيهية فريدة وعالية الجودة لتعزيز العمل الحر وملكية الأعمال التجارية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن توفير التدريب لهم على مهارات محددة. وهناك حاجة أيضاً إلى التدريب على إقامة شبكات أعمال تجارية متينة والحفاظ عليها. وينبغي تقديم المساعدة إلى من يتلقون المعونة المالية، ولا سيما خلال المراحل الأولى من المشروع التجاري، كما ينبغي تطوير تقنيات وتكنولوجيات لتيسير إجراءات الأعمال التجارية وإزالة الحواجز المادية، من قبيل إمكانية الوصول عن بُعد. واختتم كلمته قائلاً إنه ينبغي إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط البناء بعد كوفيد-19 وفي السياسات الرامية إلى تشجيع العمل الحر، وينبغي أيضاً أن تكون هناك حاضنة مخصصة لمشاريع تطوير الأعمال التجارية للأشخاص ذوي الإعاقة.

نظراً لغياب السيد سالوفارا (فنلندا)، تولت الرئاسة نائبة الرئيس بالنيابة السيدة بونييا ألكون (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(ب) مناقشات المائدة المستديرة (تابع):

2' التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ومباشرتهم للأعمال الحرة

1 - ترأست السيدة بونييا ألكون (غواتيمالا)، الرئيسة، والسيدة أوتيني (المجتمع المدني) الجلسة بوصفهما رئيسيتين مشاركتين.

2 - السيدة بونييا ألكون (غواتيمالا)، الرئيسة المشاركة: قالت إن كفالة الحق في العمل اللائق وضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة أمران أساسيان لتحقيق رفاههم ومشاركتهم الكاملة في المجتمع. غير أن نسبة من يعملون من الأشخاص ذوي الإعاقة في سن العمل لا تتجاوز 36 في المائة. ومن بين أولئك الذين يعملون، يكسب العديد منهم دخلاً منخفضاً أو يؤدون أعمالاً تتطلب مهارات متدنية أو يعملون في ظروف عمل غير مستقرة. وتفاقت هذه الظروف بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث تعرض الأشخاص العاملون في القطاع غير الرسمي بشدة لفقدان العمل. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً حواجز تحول دون إعمال حقهم في العمل، من قبيل بيئات العمل غير الشاملة للجميع أو غير التمكينية و/أو القوالب النمطية السلبية والتمييز والمضايقة في مكان العمل.

3 - وأردفت قائلة إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعزز الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم. ويحظى حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل في بيئة مفتوحة أمامهم وشاملة لهم ويسهل انخراطهم فيها باعتراف قانوني باعتماد هذه الاتفاقية. وتلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بتوفير ظروف عمل عادلة ومواتية، وبحظر التمييز في مكان العمل، وبتعزيز فرص العمل والتوظيف ومباشرة الأعمال الحرة لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتطوي مباشرة الأعمال الحرة على إمكانية إحداث تغيير إيجابي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال زيادة الاستقلال الذاتي والثقة بالنفس والإنجاز الشخصي. ومع ذلك، فإنهم كثيراً ما يواجهون عقبات أكبر أمام إنشاء الأعمال التجارية، مثل عدم الحصول على التمويل، والفجوات في المهارات و/أو عدم وجود شبكة دعم. واختتمت كلمتها قائلة

عصرا جديدا يكون من المفيد فيه اقتصاديا للموظفين ذوي الإعاقة وأرباب عملهم أن يبرهنوا على قدراتهم الفردية كأعضاء في منظماتهم.

11 - واستطرد قائلا إن إدماج منظورات الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات يمكن أن يؤدي إلى الابتكار في مكان العمل وكذلك على صعيد المنتجات والخدمات. ويشير إنشاء المبادرة إلى إمكانية أن تعتمد الشركات التدابير المجدية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن هذا الهدف لن يكون سهلا المنال، وسيطلب التعاون بين الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الربحية والشركات والمجموعات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

12 - ومضى يقول إن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيرا ما يتخلفون عن الركب في حالات الطوارئ. وفي الأزمة الأوكرانية الراهنة، من الحقائق القاسية أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتلقون المساعدة في أوكرانيا. وقد أنشأت مؤسسة نيبون اتحادا من المنظمات غير الربحية من أوكرانيا وإسرائيل والولايات المتحدة والنمسا، وهو يمول مباشرة عملية إنقاذ الأشخاص ذوي الإعاقة. واختتم كلمته قائلا إنه من المهم مناقشة الطرق التي يمكن بها دعم هؤلاء الأشخاص في حالات الطوارئ، ولكن يلزم وضع آلية لوضع الخطط موضع التنفيذ.

13 - السيد كالبارتشيك (رئيس مجلس مؤسسي مؤسسة فرصة للمكفوفين، بولندا)، عضو فريق الخبراء: قال، متحدثا عبر وصلة فيديو، إن من المهم جدا إعداد المجتمع والمجتمعات المحلية لتحسين حياة المكفوفين والأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر. وفي بولندا، بدأ يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، في أعقاب ثورة التضامن قبل 33 عاما، على أنهم أفراد أصحاب حقوق خاصة يمكنهم الدراسة والالتحاق بالمدرسة مع أشخاص مبصرين. وهناك العديد من البرامج الرامية إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية، مثل برامج التعليم المشترك والمتكامل. ومن الصعب إيجاد عمل مثير للاهتمام وذي مغزى عندما يظل يتعذر الوصول إلى الأسواق والمتاجر والمكاتب.

14 - ومضى يقول إن الحياة تكون صعبة للغاية عندما لا يتمكن الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر من إجراء اتصال عادي بجيرانهم أو من الحصول على الخدمات الحكومية. ومع توفر فرص التعلم والتعليم جاءت القدرة على تحديد مستقبل المرء. ولا يستطيع المكفوفون قراءة الملاحظات أو الكلمات المعدة، وبالتالي لا يمكن المبالغة في تقدير قيمة الأجهزة الخاصة. وهناك حاجة إلى مزيد من المال والتبرعات. وفي بولندا، توجد برامج خاصة لمساعدة الطلاب والعمال في مكان العمل. وقدمت أيضا تبرعات لإنشاء مؤسسات

7 - السيد كاباساوا (المدير التنفيذي لمؤسسة نيبون، اليابان)، عضو فريق الخبراء: قال إن مؤسسة نيبون هي أكبر مؤسسة في اليابان، وربما الأكبر في آسيا. ويعد تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة أحد أنشطتها الأساسية لأكثر من 50 عاما. وأنشأت مدارس لتدريب أخصائيي أطراف اصطناعية على مستوى عالمي في ستة بلدان في آسيا، واستثمرت أكثر من 100 مليون دولار على مدى السنوات الثلاثين الماضية. وقد أصيب العديد من الأشخاص بجروح جراء القتال والألغام الأرضية في جنوب شرق آسيا في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وكان الذراعان والساقان الاصطناعيان ضروريين لهؤلاء الأشخاص من أجل العمل والمشاركة في المجتمع.

8 - ومضى يقول إن مؤسسة نيبون وضعت، في فييت نام، نظاما لتوفير التعليم بلغة الإشارة لطلاب المدارس والجامعات الصم أو ضعاف السمع. وعندما طبق هذا النظام لأول مرة، لم يكن قد تخرج أي طالب أصم من المدرسة الإعدادية في فييت نام، أما الآن فهناك 33 خريجا جامعا من الصم، ووسّعت مؤسسة نيبون نطاق النظام ليشمل الفلبين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

9 - وأردف قائلا إن مؤسسة نيبون تركز أيضا على دعم التعليم العالي، وأعدت أكثر من 3 000 قائد. غير أنها شهدت العديد من الحالات التي لم يتمكن فيها الأفراد الموهوبون للغاية الحائزون على شهادات جامعية أو شهادات دراسات عليا من الحصول على الوظائف التي يريدونها بسبب إعاقاتهم. ويترك كثير من الأشخاص ذوي الإعاقة وظائفهم لأنهم لم يتلقوا الدعم المناسب أو لأنه لم تعهد إليهم أي مسؤولية. وقد خلصت مؤسسة نيبون، استنادا إلى تجربتها، إلى أن الدعم التقليدي المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة لن يعزز بمفرده مشاركتهم الاجتماعية.

10 - وتابع يقول إن مؤسسة نيبون تعمل مع قطاع الأعمال من خلال مبادرة "The Valuable 500"، وهي مبادرة أنشئت في المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019، وتعزز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال التجارية. وبما أن الشركات هي التي توظف الأشخاص ذوي الإعاقة وتقدم لهم المنتجات والخدمات، فإن عالم الشركات يجب أن يتغير من أجل تعزيز المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويعد إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال التجارية بندا موضوعيا في جدول أعمال قيادات الأعمال التجارية على الصعيد العالمي. ويدخل العالم الآن

19 - وأردفت قائلة إن دراسة أجريت على رواد الأعمال الذين تلقوا دعماً من مؤسسة أونسي وجدت أن معدل بقاء الأعمال التجارية بعد ثلاث سنوات من إنشائها يبلغ 87 في المائة، مقارنة بنسبة 60 في المائة للسكان بشكل عام. ووجدت أيضاً أن 40 في المائة من الأعمال التجارية تنشئ وظائف أخرى، يخصص كثير منها للأشخاص ذوي الإعاقة.

20 - واستطردت قائلة إن إمكانية الوصول إلى التمويل أمر أساسي. وأوضحت أن لدى المؤسسات المالية تصور أكبر للمخاطر عند التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأن شركات التأمين كثيراً ما تستبعد المطالبات المتعلقة بالعجز. وقالت إن ثمة حاجة إلى برامج محددة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم احتياجات معقدة، وكذلك إلى الدعم المتميز للنساء ذوات الإعاقة، نظراً لأن الصعوبات التي يواجهونها كثيراً ما تكون السبب الرئيسي في عدم ازدهار أعمالهم التجارية. ويجب أيضاً دعم النمو المستدام للأعمال التجارية التي بدأها الأشخاص ذوو الإعاقة، لأن ذلك يوفر دورة حميدة من إيجاد فرص العمل للأشخاص الآخرين ذوي الإعاقة.

21 - وتابعت قائلة إن الحكومات ينبغي لها أن تقدم دعماً اقتصادياً محدداً للمشاريع التجارية. إذ إن تكلفة المعيشة وتكاليف بدء عمل تجاري تكون أعلى بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة ويكون النفاذ إلى الأسواق أصعب. وينبغي توفير الترتيبات التيسيرية والمرونة في علاقات العمل والاستحقاقات. ومن المهم زيادة إبراز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت أن تجربة مؤسسة أونسي تبرهن على أن المثابرة والإيمان بالقدرات الفردية كثيراً ما يكون لهما وزن أكبر في تحديد نجاح العمل التجاري مقارنة بخطة العمل الجيدة. ويمكن للأشخاص ذوي الإعاقة بدء أعمال تجارية مثلهم مثل أي شخص آخر طالما أنهم يحصلون على الدعم اللازم. واختتمت كلمتها قائلة إن المشاكل والحوجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة لا تختلف كثيراً عن المشاكل والحوجز التي يواجهها الآخرون، ولكن هناك حاجة إلى تدابير وخطط محددة.

22 - السيد وينترزغيل (مؤسس شركة ableMove، المملكة المتحدة)، عضو فريق الخبراء: قال إنه بينما كان يقضي فترة تدريب داخلي في إطار دراسته الجامعية، لم يترك له الافتقار إلى السكن الميسر للأشخاص ذوي الإعاقة خياراً سوى العيش في مؤسسة لمعالجة إصابات الدماغ الحادة. وكانت تجربته مختلفة كثيراً عن تجربة زملائه الطلاب، الذين عاشوا معاً في أماكن إقامة.

وأجهزة أخرى. وتتواصل مؤسسة فرصة للمكفوفين مع الحكومات بشأن احتياجات الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر، وتتعاون مع المجتمعات المحلية في البلدان الأخرى وتتبادل المعلومات معها.

15 - واستطردت قائلة إنه من الصعب جداً، في المجتمعات والمجتمعات المحلية الفقيرة، إيجاد عمل والحصول على مستويات مناسبة من المعرفة، ومن المهم الحفاظ على اتصالات جيدة مع المجتمعات المحلية الأخرى بمستويات كافية للوصول إلى المعلومات والأجهزة المساعدة. وينطوي أيضاً تصوير الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر بشكل غير دقيق في وسائل الإعلام على إشكالية، ولا يمكن تقديم المساعدة المناسبة لهم إلا عندما يفهم المجتمع الأوسع نطاقاً التحديات والإمكانيات الخاصة بهم.

16 - وقال إن عمله في مؤسسة فرصة للمكفوفين لم يستند منه الشعب البولندي فحسب، بل استفاد منه الأوكرانيون أيضاً، وخاصة في أوقات الحرب. ويوجد حالياً في بولندا العديد من أصدقاء مجتمع المكفوفين والأشخاص ذوي الإعاقة البصرية لتقديم المساعدة في بناء حياة جديدة ومنازل جديدة ووظائف جديدة.

17 - السيدة لوباتو (رئيسة شؤون التدريب والعمالة والابتكار وريادة الأعمال في مؤسسة أونسي (Once)، إسبانيا)، عضوة فريق الخبراء: قالت إن نموذج إدماج العمالة الذي دعت إليه مؤسسة أونسي أسهم، على مدى السنوات العشر الماضية، في إيجاد أكثر من 76 000 فرصة عمل. وتلقى أكثر من 138 000 طالب تدريباً على المهارات الوظيفية. واكتسب مؤسسة أونسي 34 عاماً من الخبرة في وضع برامج لتشجيع ريادة الأعمال لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، يشترك في تمويلها الصندوق الاجتماعي الأوروبي. ويقدم برنامج ريادة الأعمال الدعم للأشخاص طوال رحلتهم في مجال ريادة الأعمال، بدءاً من تزويد رواد الأعمال بالمساعدة في تحديد أفكارهم وتصميم خطة عمل وتنفيذها، إلى ضمان اتخاذ الأشخاص ذوي الإعاقة القرارات بأنفسهم.

18 - ومضت تقول إن مؤسسة أونسي وفرت التمويل لما يقرب من 2 000 من رجال الأعمال، وأقامت شراكات مع صناديق أخرى لزيادة الدعم المقدم من خلال الانتماءات المتناهية الصغر. وتابعت مع الأعمال التجارية الجديدة، وساعدتها على وجه الخصوص على وضع استراتيجية رقمية. كما أبرزت صورة أصحاب الأعمال ذوي الإعاقة من خلال منح الجوائز والتغطية الصحفية وأنواع أخرى من المبادرات.

23 - ومضى يقول إن الأمر استغرق 12 شهرا لتأمين التدريب الداخلي، إلى جانب العديد من التقييمات والمقابلات الفاشلة، لأنه لم يتمكن من إثبات قدراته الحقيقية في التدريبات الجماعية المطلوبة في مراكز التقييم البدني. وفي أثناء بحثه عن عمل، كثيرا ما كان أرباب العمل يتجاوزونه لصالح آخرين قالوا إنهم أنسب للدور، ما تركه يشعر بأن الغرض من العملية برمتها كان أن يتأتى لصاحب العمل أن يقول إنه تحرى الشمول والتنوع في عملية التوظيف. وفي نهاية المطاف، تمكن من الحصول على تدريب داخلي من خلال مقابلة هاتفية وجها لوجه. وبعد مرور ست سنوات، ظهرت بحوث تشير إلى أن واحدا من كل خمسة أرباب عمل يحتمل احتمالا أقل أن يوظف شخصا ذات إعاقة بسبب تكلفة تعديلات مكان العمل.

24 - وأردف قائلا إنه وجد عملا بعد الانتهاء من دراسته العليا لدى صاحب العمل الذي أكمل عنده التدريب الداخلي السابق، وفي عام 2017 توصل إلى طريقة لتحسين كيفية سفر مستعملي الكراسي المتحركة عن طريق الجو. وقرر أن يبدأ عملا تجاريا لتطبيق هذه الطريقة في السوق، ولكنه كابد للعثور على أي دعم خاص بالإعاقة لأصحاب المشاريع ذوي الإعاقة. ولحسن الحظ، وجد مؤسسة جوائز ستيليوس لرؤاد الأعمال من ذوي الإعاقة، التي تقدم منحاً نقدية لأصحاب المشاريع ذوي الإعاقة الذين لديهم خطط أعمال أو أعمال تجارية جارية بالفعل. ووفرت له هذه المنحة ما يكفي من المال للوفاء بمعايير الأهلية من أجل تغطية تكاليف المعدات ووسائل النقل لعمل الدعم من خلال برنامج الوصول إلى العمل (Access to Work) في المملكة المتحدة، مما سمح له بالانتقال من وظيفة على أساس التفرغ إلى ممارسة ريادة الأعمال.

25 - واستطرد قائلا إن برامج من قبيل برنامج "الوصول إلى العمل" و "جوائز ستيليوس" تمثل نقطة انطلاق من العمالة إلى ريادة الأعمال. ومن الأصعب بطبيعة الحال أن يبدأ الأشخاص ذوو الإعاقة عملا تجاريا عندما يعتمدون على دخل أو استحقاق معين قد يمنع استفادتهم من نظم الدعم الرئيسية. ويمكن للمؤسسات الخيرية، ومنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية، والمستثمرين المساندين للمشاريع المبتدئة أن يضطلعوا بدور حيوي في توفير التمويل وأطر الدعم والموارد لجعل ريادة الأعمال أكثر يسرا.

26 - وذكر أن برنامج "Change 100" هو برنامج رائد بدأته مؤسسة ليونارد تشيشاير الخيرية التي تقدم فرص عمل مدفوعة الأجر للخريجين ذوي الإعاقة، بهدف سد الفجوة الوظيفية للشباب ذوي الإعاقة. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، قام البرنامج بتوزيع ما يقرب من 1 000 متدرب على أكثر من 250 صاحب عمل.

27 - وأوضح قائلا إن جائحة كوفيد-19 تعني بالنسبة للعديد من الشباب ذوي الإعاقة الذين يعملون والذين يباشرون الأعمال الحرة أن نظم الدعم الرئيسية ليست متاحة دائما بسهولة. وتبين أن الشباب ذوي الإعاقة في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا كثيرا ما يكونون أول من يتعرضون للتسريح المؤقت أو يفقدون وظائفهم، في حين تزايدت المفاهيم الخاطئة بشأن قيمة وإنتاجية الشباب ذوي الإعاقة خلال الجائحة.

28 - وشدد على ضرورة استشارة الشباب وإشراكهم في جميع الاستجابات وجهود التعافي الحكومية. وقد وجدت أبحاث أجريت في بنغلاديش وكينيا أن التكاليف الإضافية للإعاقة قد تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، مما يعني أن الناس يختارون التخلي عن الطعام. وينبغي أن تكون نظم الحماية الاجتماعية مزیجا من الاستحقاقات النقدية والعينية، لأن تقييمات النظم وتصاميمها معقدة ومحددة السياق. وتحتاج البلدان إلى دعم من شركائها في التنمية حتى تتمكن من الاستثمار في فهم احتياجاتها من الحماية الاجتماعية المحددة السياق وتصميم البرامج المناسبة.

29 - ومضى يقول إن الجائحة تعني أن فرص الكسب آخذة في التناقص بينما ترتفع التكاليف المتصلة بالإعاقة وتكلفة المعيشة. واختتم كلمته قائلا إنه بغية إنهاء حلقة الفقر المترسخة هذه وضمان أن تقي خطط الحماية الاجتماعية بالتكاليف الإضافية للإعاقات يجب أن تكون هذه الخطط مصممة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة ولصالحهم.

30 - **ممثلة كندا:** قالت إن التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ومباشرتهم للأعمال الحرة هما من الأولويات الرئيسية. وفي كندا، لا يمتلك الأشخاص ذوو الإعاقة سوى 0,5 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثم فإن خطة عمل البلد لإدماج منظور الإعاقة تتضمن استراتيجية توظيف للكنديين ذوي الإعاقة وتستهدف مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في العثور على وظائف والحفاظ عليها، وإحراز تقدم في حياتهم المهنية، والتحول إلى رؤاد أعمال. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما يمكن أن تفعله الحكومات والمسؤولون الحكوميون لدعم وتشجيع رؤاد الأعمال من ذوي الإعاقة.

31 - **ممثلة الصين:** قالت إن حكومة بلدها تعلق أهمية كبيرة على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم اقتصاديا من خلال استخدام

في القطاع الخاص، وبخاصة لمن يعانون من ضعف السمع أو البصر. وسيكون مفيدا لهم تحسين الترخيص بحيث يمكن للكيانات إجراء تعديلات على أماكن العمل لتتناسبهم. ولا تطبق دائما بعض الحقوق المنصوص عليها في القوانين الوطنية في الحياة الواقعية، وينبغي للدول أن تحاسب أرباب العمل. وينبغي تحسين تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على سوق العمل، سواء كانوا يتقاضون أجورا من رب عمل أو يعملون لحسابهم الخاص، وينبغي توفير قروض بشروط ميسرة وأدوات إنتاج لتيسير العمل، لا سيما وأن بعض الأشخاص لا يستطيعون مغادرة منازلهم. وأخيرا، ينبغي أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة قادرين على أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا سيزاولون الأعمال المهنية، وفقا لقدراتهم الفردية على العمل. واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي توفير تقييمات ما قبل التوظيف وخدمات انتقالية لضمان قدرتهم على تحقيق مصالحهم.

34 - **المراقب عن الاتحاد العالمي للمكفوفين:** قال إنه لا يمكن النظر إلى العمالة من فراغ. فإذا تعذر الوصول إلى شبكات النقل وأماكن العمل، يرجح أن يظل الأفراد المؤهلون عاطلين عن العمل حتى عندما يكون أرباب العمل على استعداد لتوظيفهم. وبالمثل، إذا لم يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من الوصول إلى التكنولوجيا المساعدة أو لم يتلقوا تدريباً على كيفية استخدامها، فلا يرجح أن يحصلوا على عمل. وعلاوة على ذلك، إذا لم يكن نظام التعليم شاملاً للجميع، فلن يكتسب الأشخاص ذوو الإعاقة المهارات المطلوبة. وبعبارة أخرى، إذا انكسرت حلقة واحدة في السلسلة، فإن النتيجة المحتملة هي البطالة وحياة من الفقر والهشاشة.

35 - واستدرك يقول إن هناك طرقاً لمعالجة كل حلقة في السلسلة. وتوجد بالفعل معايير التيسير لذوي الإعاقة في العالمين المادي والرقمي، وكذلك أفضل الممارسات التي ذكرها متكلمون آخرون، بما في ذلك مختلف برامج التوجيه والاحتضان، من قبيل مبادرتي "The Valuable 500" و "Change 100". وحثَّ المشاركين في المؤتمر على الانضمام إلى واضعي السياسات وأرباب العمل، والأهم من ذلك إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز كل حلقة في السلسلة، وبالتالي تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش بكرامة والاعتراف بعملهم وإعالة أنفسهم وأسرهم. واختتم كلمته قائلا إن الحلول معروفة؛ والمطلوب هو اتخاذ إجراءات بشأنها.

36 - **ممثل سويسرا:** قال إن بلده استثمر بكثافة في التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة. إذ يساعد التأمين ضد العجز على دعم إعادة التأهيل وتغيير الحياة المهنية والدخول إلى سوق العمل

البيانات الضخمة وتكنولوجيات الإنترنت، ومن خلال اعتماد الآليات السياسية والضمانات المؤسسية وتدابير المساعدة في أربعة مجالات.

32 - فأولاً، يقدم دعم سياساتي شامل من خلال قاعدة بيانات كبيرة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويضطلع بعمل محدد الأهداف لتوفير خدمات أكثر تحديداً لهم. فالصين يقطنها 32 مليون شخص ذو إعاقة في سن العمل، وتقوم الحكومة بحملات خاصة لتعزيز توظيفهم، ودعمهم إلى جانب المنظمات ذات الصلة بالإعاقات، وتقديم التوجيه المهني والمعلومات المتعلقة بالعمالة لضمان نتيجة صفر دينامية فيما يتعلق بالأسر المعيشية العاطلة عن العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وثانياً، تستخدم قنوات عمل متنوعة لإنشاء نموذج للعمالة وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة على شبكة الإنترنت، مع تقديم تدريب محدد الأهداف في التجارة الإلكترونية في مجال إنتاج أشرطة الفيديو القصيرة والرسوم المتحركة وغيرها من المجالات من أجل مساعدتهم على تأمين فرص عمل مرنة. وهناك أيضاً تركيز على ضمان استفادة النساء ذوات الإعاقة من العمالة الكاملة والعالية الجودة من خلال التراث الثقافي غير المادي وإنتاج المصنوعات اليدوية. وثالثاً، تقوم الصين بتوحيد حماية الحقوق والمصالح وتضمن، وفقاً للقانون، حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل. وتحت الحكومة أرباب العمل على توفير ظروف عمل وتدابير حماية ملائمة لموظفيهم من ذوي الإعاقة، وتتخذ إجراءات صارمة ضد السلوكيات التي تنتهك حقوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمنح مزايا ضريبية للعاملين لحسابهم الخاص. ورابعاً، يجري العمل على تعزيز تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتالي تحسين فرص توظيفهم وإدماجهم في المجتمع. واختتمت كلمتها قائلة إن الصين تنظر في احتياجات المشاة والحاجة إلى توفير بيئات يسهل الوصول إليها، وذلك مثلاً عن طريق إنشاء وظائف ذات صلة في أجهزة الملاحة لتبسيط الواجهات البينية وتقليل الفجوة الرقمية إلى أدنى حد.

33 - **ممثل مصر:** قال إن تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة كثيراً ما يكون متدني الجودة ولا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المدارس، بحيث يقل احتمال إكمالهم درجة البكالوريوس مقارنة بالأشخاص غير ذوي الإعاقة، وتقل الفرص المتاحة لهم. وهناك حاجة إلى تقديم دعم أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تكافؤ الفرص. ويمكن أن يتخذ ذلك شكل مساعدات مالية حكومية موجهة للتعليم أو تعليم عالي الجودة أو أطراف اصطناعية وأجهزة مساعدة أو مساعدة بلغة الإشارة. ويلزم أيضاً تحسين خدمات التيسير لذوي الإعاقة، ولا سيما

اتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي اعتماد سياسات شاملة للجميع في مجال ريادة الأعمال من أجل توفير الدعم بشأن المسائل القانونية والتجارية، بما في ذلك من خلال استخدام أموال الاتحاد الأوروبي. وتعكس الوثيقة المعنونة "اتحاد المساواة: استراتيجية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030" الطموح المتمثل في تحقيق العمالة الشاملة للجميع وسد الفجوة في التوظيف.

41 - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يعمل على حزمة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة سيتم إطلاقها في عام 2022، وستوفر توجيهات بشأن تعزيز قدرات خدمات التوظيف والإدماج. وستحسن الحزمة نتائج سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة وستخفف الأثر غير المتناسب لجائحة كوفيد-19 عليهم. وستساعد الحزمة أيضا على ضمان أن تأخذ سياسات التحولات الرقمية والخضراء في الاعتبار توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

42 - واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يود أن يسمع من أعضاء الفريق بشأن أفضل الممارسات وسبل تحقيق تحولات رقمية خضراء تشمل جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث العمالة.

43 - **المراقب عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة:** قال إن اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية نشرتا معا *التقرير العالمي عن التكنولوجيا المساعدة*، الذي يهدف إلى تحديد عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة والقيود الوظيفية الأخرى الذين يمكنهم الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة التي يحتاجون إليها. وشدد على هذا التقرير نظرا لأن الحصول على المعدات والخدمات من قبيل الكراسي المتحركة وإعادة التأهيل وخدمات السمع والمعينات السمعية والنظارات أمر حيوي لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم وإدماجهم في المجتمع. واختتم كلمته قائلا إن اليونيسف قدمت أيضا قائمة بالمنتجات تسمح حتى للبلدان الأصغر حجما التي لا تستطيع عادة الحصول على تكنولوجيات مساعدة بأسعار تنافسية بشراء هذه المنتجات بأسعار معقولة جدا، وشجع الوفود المهتمة على الاتصال بمكاتب اليونيسف القطرية الخاصة بها للحصول على مزيد من المعلومات.

44 - **ممثلة السلفادور:** قالت إن بلدها لديه برنامج توظيف لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في العثور على عمل. ويجري تنسيق البرنامج بين مختلف الإدارات الحكومية، وانضمت منظمات العمل أيضا إلى المبادرة. وسيعزز قدرات صنع القرار وتخصيص الموارد المالية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم. وتعد التوعية بالقواعد القانونية في مجال

لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتلقى أرباب العمل الدعم من مستشارين يعملون معهم أثناء عملية الإدماج أو يتلقون تمويلا للتكيف في مكان العمل ودعم إجراءات التنسيب التجريبي. وتستثمر الحكومة في البحوث وفي تجريب بيئات عمل شاملة للجميع من خلال سياساتها المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. والهدف هو الذهاب أبعد من دخول سوق العمل لتحقيق المساواة الحقيقية في مكان العمل حيث يمكن للجميع متابعة حياتهم المهنية دون حواجز أو تمييز أو سوء معاملة.

37 - ومضى يقول إن تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على ريادة الأعمال هو أحد سبل تحقيق التمكين الاقتصادي. ومع ذلك، يمكن أن تكون مخاطر الاستقلال المهني أعلى بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك، فإن تشجيع ريادة الأعمال يمكن أن يكمل الإدماج في سوق العمل، ولكنه لا يحل محله. واختتم كلمته قائلا إن نظاما متطورا جدا للضمان الاجتماعي ينبغي أن يكون أساس التمكين الاقتصادي.

38 - **ممثّل المكسيك:** قال إن التعاون مع أرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى أمر لا غنى عنه لاعتماد الأدوات اللازمة للتمكين الاقتصادي. وبين أن دستور المكسيك يكفل معاشا تقاعديا مدى الحياة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مما ييسر التمكين الاقتصادي لأنه يمكن استخدامه لتلبية الاحتياجات الأساسية أو مباشرة الأعمال الحرة أو تغطية تكاليف أخرى من قبيل توفير وسيلة تنقل إلى مكان الوظيفة. ويعد التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ضروريا لإقامة مجتمعات عادلة ومنصفة.

39 - وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة التدابير والإجراءات الإيجابية التي يمكن للدول أن تتخذها لتشجيع العمل الحر وريادة الأعمال والرأسمال الأولي المخصص للأنشطة الإنتاجية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي المكسيك، تبين أن الرأسمال الأولي لم يكن فعالا بما فيه الكفاية، ولا سيما بالنسبة للنساء، وأن الأعمال التجارية تواجه صعوبات في البقاء. واختتم كلمته بالتساؤل عن الكيفية التي يمكن بها للسلطات أن تزيد الوعي لدى الشركات بالحاجة إلى دعم الأعمال التجارية التي يبدأها الأشخاص ذوو الإعاقة.

40 - **ممثلة الاتحاد الأوروبي:** قالت إن المشاركة في العمالة هي أفضل طريقة لضمان الاستقلال الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، فهم فئة تعاني باستمرار من العمالة الناقصة. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التحديات التي يواجهونها في سوق العمل. ويحظر الأمر التوجيهي 2000/78/EC بشأن المساواة في العمل الصادر عن المجلس الأوروبي التمييز، ويقضي

ذوي الإعاقة عندما يدخلون في اتفاقات للطاقة المتجددة ويشتركون منتجات ذات بصمة كربونية خفيفة. واختتم كلمته قائلاً إن الانتقال العادل يجب أن يراعي أيضاً الاعتبارات الجنسانية، وإلا فإنه سيستبعد النساء ذوات الإعاقة.

49 - **المراقب عن منظمة تحويل المجتمعات المحلية من أجل الإدماج:** قال إن الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية مهمشون في المجتمع ويتعرضون للتمييز الذي يستهدف جوانب مختلفة من هوياتهم. ولذلك توجد ثغرة خطيرة في تنفيذ الاتفاقية والتمتع بالحقوق، بما في ذلك من حيث إمكانية الحصول على خدمات الدعم المجتمعي، والتعليم، والتدريب المهني، وفرص العمل، والحماية الاجتماعية، وكذلك فيما يتعلق بجمع البيانات وتخصيص اعتمادات الميزانية. وتجعل هذه الحالة الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية يتخلفون الركب في مجال التمكين الاجتماعي - الاقتصادي وزيادة الأعمال في فترة ما بعد الجائحة.

50 - وينبغي للدول الأطراف أن تكفل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية في مناقشات السياسات المتصلة بالإعاقة بدلاً من الاكتفاء على المشاركة في مناقشات سياسات الصحة العقلية. وينبغي الاستثمار في توفير الدعم المجتمعي للسماح للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية بالمشاركة وإدماجهم على قدم المساواة مع الآخرين على جميع مستويات التنمية. ويجب على الدول الأطراف أيضاً أن تضمن المساواة في الحصول على التعليم العالي الجودة والتدريب المهني وفرص العمل. ويجب توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في مكان العمل. ويجب إشراك الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية في جميع مناقشات السياسات المتعلقة بالميزانية من أجل تمكينهم من الحصول على الخدمات المجتمعية، والاستفادة من خطط إعادة التأهيل والحماية الاجتماعية الرصينة. واختتم كلمته قائلاً إنهم بحاجة إلى بيئة يمكن أن تغذي مواهبهم وإبداعاتهم حتى يتمكنوا من عيش حياة منتجة وتقديم مساهمات ذات مغزى لمجتمعاتهم المحلية.

51 - **ممثلة بيلاروس:** قالت إن تنفيذ البرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى توسيع نطاق الفرص الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة أمر هام لتحسين حياتهم وضمان مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. وذكرت أن الرياضة ليست مجرد أسلوب حياة للرياضيين، بل هي مهنة أيضاً يمتثلونها. وفي هذا الصدد، تظل المشاركة في الأحداث الرياضية وتحقيق الجوائز، بما في ذلك على أعلى المستويات، جزءاً حاسماً من إمكانية الحصول على فرص جديدة

الإعاقات والحق في العمل أحد العناصر الرئيسية، بغية تعميم مراعاة النهج القائم على حقوق الإنسان وعدم التمييز داخل الشركات.

45 - واختتمت كلمتها بسؤال أعضاء الفريق عن أفضل السبل لإشراك القطاع الخاص في الجهود الحكومية الرامية إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في الانتقال إلى القطاع الرسمي، حيث سيستفيدون من الحماية القانونية.

46 - **ممثلة بنما:** قالت إن القانون ينص على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يشكلوا 2 في المائة من القوة العاملة للشركات في بنما، وأعربت عن رغبة الحكومة في زيادة هذه النسبة المئوية. ووضعت بنما خطة لتمكين الحكومات المحلية، بهدف مكافحة عدم المساواة ودعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. وأوضحت أن حكومة بلدها أنشأت، في عام 2021، نظاماً للرأسمال الأولي من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، يمول خطط عمل المشروعات الصغيرة. والهدف هو تعزيز روح المبادرة عن طريق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من الحصول على فرص أفضل. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمر أساسي لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. واختتمت كلمتها بالإعراب عن رغبتها في معرفة المزيد عن مبادرة "The Valuable 500".

47 - **ممثلة إسبانيا:** قال إنه، على الرغم من الرغبة في الانتقال العادل نحو اقتصاد خفيض الكربون يوفر فرص عمل لائقة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا يزال العديد منهم يعانون من التمييز من حيث نوعية العمل. وحتى عندما يجري توظيف هؤلاء الأشخاص، يواجه بعضهم عقبات مثل الأفاق غير المواتية للترقية وظروف العمل السيئة. ولذلك فإن إسبانيا تتبع سياسات وطنية بشأن الانتقال العادل الذي يأخذ في الاعتبار إيجاد فرص العمل اللائق وفرص العمل المراعية للبيئة، تمشياً مع الاتفاقية وخطة عام 2030. وينبغي إدراج مفهوم الانتقال العادل في التعليق العام على المادة 27 من الاتفاقية الذي تعده اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

48 - ومضى يقول إن التكلفة العالية للمنتجات العضوية ذات البصمة الكربونية الخفيفة تجعلها منتجات فاخرة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يمنعهم في كثير من الأحيان من اتباع نظام غذائي صحي. ولذلك تدعو إسبانيا إلى توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للمادة 28 من الاتفاقية. وقال إن حكومة بلده تشجع أيضاً اعتماد نظام ضريبي عادل يوفر حوافز للأشخاص

55 - **ممثلة فنلندا:** قالت إنه يلزم الدول الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة بذل جهود كبيرة من أجل ضمان احترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، ولا سيما الحقوق المنصوص عليها في المادة 27، بما في ذلك حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين. وينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الحصول على الخدمات الفردية والأجهزة المساعدة ووسائل النقل، وينبغي توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة اللازمة لدعمهم. وقد نسقت الرابطة الفنلندية للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية مشروعا يهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، وأجرت دراسة استقصائية بالتعاون مع المؤسسات الدولية عن رواد الأعمال ذوي الإعاقة من أجل الحصول على معلومات عن ظروفهم المعيشية وعما يحتاجون إليه من دعم وخدمات بشكل فردي.

56 - ومضت تقول إن هناك حاجة إلى توفير مزيد من التمويل في بلدان الجنوب لتمكين للمنظمات غير الحكومية المحلية وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من كسب لقمة العيش من خلال ريادة الأعمال. وفي هذا الصدد، ينبغي للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تمويل المزيد من المشاريع الشعبية للمنظمات غير الحكومية المحلية في بلدان الجنوب. وينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة إشراكا كاملا في تلك المشاريع، بغية تمكينهم من كسب دخلهم الخاص في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تحتاج النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى اهتمام خاص في إطار قرارات التمويل. واختتمت كلمتها قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظم حملة توعية بشأن مباشرة الأشخاص ذوي الإعاقة الأعمال الحرة تمشيا مع المادة 8 من الاتفاقية.

57 - **ممثل الدانمرك:** قال إن غرينلاند تعمل حاليا على وضع خطة عمل وطنية تهدف إلى تسريع الوتيرة التي تُنفَّذ بها الاتفاقية. ونُشر في الفترة الأخيرة تقرير عن المستوى الحالي لتنفيذ الاتفاقية أظهر أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم وظائف يقل عن عدد الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. وكان معظم الأشخاص ذوي الإعاقة، في الماضي، ينقلون من غرينلاند إلى الدانمرك لتلقي العلاج والرعاية. ولذلك، يكاد هؤلاء الأشخاص أن يكونوا محجوبين عن الرؤية في غرينلاند، ولا يزال إدماج منظورهم في سوق العمل مفهوما جديدا. وبالتالي، فالأشخاص ذوو الإعاقة في غرينلاند يتعرضون أحيانا للتمييز ضدهم من قبل زملائهم وينتهي الأمر بعدد كبير جدا منهم إلى الحصول على استحقاقات التقاعد المبكر. ويتمثل الهدف من خطة العمل الوطنية الجديدة في إدراج تدابير لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة

وتوسيع نطاق الإمكانات الاقتصادية. ومع ذلك، مُنِع دخول فريق بيلاروس إلى الألعاب الأولمبية الشتوية للأشخاص ذوي الإعاقة في بيجين في آذار/مارس 2022 لأسباب سياسية. ويعني منع الرياضيين البيلاروسيين من هذه الفرصة أن اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة قد حذت من حقوقهم الاقتصادية، وهو ما يشكل انتهاكا لمبدأ الشمول، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

52 - وفي هذا السياق، سألت عما إذا كان ينبغي السماح للسياسة بتحديد الحقوق الاقتصادية للرياضيين، وما إذا كان من العدل، بعد سنوات عديدة من التدريب، حرمان رياضيين بيلاروسيين بارالمبيين من فرصة المشاركة في الحركة البارالمبية. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي سيؤثر بها قرار من هذا القبيل تتخذه اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة على المسارات المهنية المستقبلية للرياضيين البارالمبيين.

53 - **ممثلة المملكة المتحدة:** قالت إن حكومة بلدها تهدف إلى إحداث تغيير طويل الأجل من خلال اعتماد إجراءات عملية وسياسات واسعة النطاق لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يعيشوا حياة كاملة ومستقلة. وفيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي، ذكرت أنه جرى توظيف 1,3 مليون شخص آخر من ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة مقارنة بعام 2017. وكان الاتجاه العام إيجابيا، مع نمو قوي في عدد ومعدل الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين وتضييق الفجوة في عمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، ستستثمر المملكة المتحدة 1,3 بليون جنيه إسترليني في دعم توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية. ويشمل ذلك مخططا لإمكانية الوصول إلى العمل يوفر للموظفين منحا لتغطية تعديلات مكان العمل من قبيل المعدات الخاصة وعمال الدعم والسفر من العمل وإليه.

54 - وفي حين أن عددا متزايدا من أرباب العمل يعترفون بالقيمة التي يمكن أن يجلبها الأشخاص ذوو الإعاقة إلى أعمالهم، فإن العديد منهم يفتقرون إلى الثقة والمعرفة والمهارات اللازمة لدعم الموظفين ذوي الإعاقة بفعالية وضمان الشمول والوصول الكامل. وفي هذا الصدد، تعمل المملكة المتحدة مع أرباب العمل لتغيير المواقف وإيجاد فرص العمل. واختتمت كلمتها قائلة إن الهدف هو تحسين الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة المتحدة والعمل مع الجميع لتمكين هؤلاء الأشخاص اقتصاديا في إطار الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل في فترة ما بعد الجائحة.

أيضا للعديد من البرامج المصممة لأفراد آخرين من السكان بشأن بدء الأعمال التجارية أن يُنفذ لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

61 - وأضاف قائلا إن من مصلحة القطاع الخاص أن يبدأ الناس أعمالا تجارية، لأنهم قد يصبحون نظراء وشركاء. ولذلك ينبغي للقطاع الخاص أن يساعد وأن يتحمل جزءا من المسؤولية عن الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. وقال في ختام كلامه إن الوقت قد حان للتنفيذ، بالتعاون مع القطاع العام والمنظمات غير الحكومية.

62 - السيد كاباساوا (المدير التنفيذي لمؤسسة نيبون، اليابان): قال إن مبادرة "The Valuable 500" تمثل نهجا جديدا لمؤسسة نيبون، التي ما فتئت تعمل مع المنظمات غير الربحية والمنظمات الدولية والحكومات. وتتمتع الشركات بسلطة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وما لم تَقم هذه الكيانات بإجراء تغيير، فإن تشجيع توظيف هؤلاء الأشخاص لن يحدث فرقا. ولذلك ينبغي دعم المبادرة المذكورة، بغية تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الشركات المتعددة الجنسيات. ولئن كانت هذه الشركات تحاول أن تكفل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن الموظفين المسؤولين عن هذه الجهود لا يتمتعون عادة بما يكفي من النفوذ والسلطة لتغيير الشركة بأكملها. ولذلك، فإن الاستراتيجية الجديدة هي الاتصال بكبار الموظفين التنفيذيين، بغية إحداث التغيير.

63 - السيد كالبارتشيك (رئيس مجلس مؤسسي مؤسسة فرصة للمكفوفين، بولندا): تحدث عبر وصلة فيديو، فقال إن التبرعات مهمة لأغراض عديدة مختلفة، من بينها تنظيم أماكن العمل. وبينما يوجد تمويل لهذا الغرض، فهو ليس كافيا. ومن المهم للغاية توفير المساعدة والتمويل والمعلومات عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات والمجتمعات المحلية. فهذه الطريقة، يتمكن المكفوفون من الاضطلاع بمهام متنوعة وصعبة في مكان العمل، بفضل الإعداد الجامعي والوصول إلى المعلومات. وينبغي للسلطات الحكومية أن توفر التمويل في مجالات مثل التعليم والحضور الإعلامي وتقديم المساعدة لأفراد الأسرة.

64 - السيدة لوباتو (رئيسة شؤون التدريب والعمالة والابتكار وريادة الأعمال في مؤسسة أونسي، إسبانيا): قالت إن القطاع الخاص يمكن أن يعزز اضطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة بريادة الأعمال من خلال زيادة المعرفة بأعمالهم التجارية، والتعاقد المسؤول، وبأخذهم في الحسبان في سلاسل الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للسلطات العامة أن تتأكد من أنها على دراية بمبادرات الأعمال التجارية التي يمكن أن تخدم القطاع العام. وينبغي لها أيضا أن تدعم الأعمال التجارية الجديدة

وكفالة ألا يُترك أحد خلف الركب. واختتم كلامه قائلا إنه سيكون من المفيد توافر معلومات بشأن أهم الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول الأطراف لمكافحة التمييز في سوق العمل.

58 - ممثلة أوكرانيا: قالت إن أوكرانيا أقرت في الآونة الأخيرة مجموعة من القوانين المتعلقة بالحماية الاجتماعية الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم. ومع ذلك، فالمدينون يقتلون في إطار الغزو العسكري الحالي لأوكرانيا الذي ينفذه الاتحاد الروسي. وفي هذا السياق، تأثرت بشكل خاص الفرص الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة وريادتهم للأعمال. واعتمدت أوكرانيا، في عام 2021، المبادئ التي يقوم عليها مجتمع خال من الحواجز. ولم تفقد هذه المبادئ أهميتها مع اندلاع الحرب، غير أن الموارد المتاحة تقلصت بدرجة كبيرة. ولذلك، فبلدها يضع برامج طارئة، منها برامج لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إعانات الوظائف وريادة الأعمال. وتسهم إعادة التأهيل إسهاما كبيرا في تلك الجهود باعتبارها وسيلة لمساعدة الناس على العودة إلى ممارسة أنشطتهم الاقتصادية. والتسمت الممثلة في ختام كلامها توفير معلومات عن أفضل الممارسات التي تتبعها البلدان الأخرى في هذه المسائل، وكذلك عن المساعدة التنظيمية والمالية.

59 - ممثل غامبيا: قال إن هناك حاليا حواجز كبيرة تعترض طريق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنها تتراوح بين انخفاض مستويات التعليم وغياب التدريب التقني والمهني بشكل شبه كامل. ويؤدي هذا الوضع إلى المنافسة في سوق العمل وريادة الأعمال في المجتمعات الحضرية وفي المجتمعات الريفية بشكل خاص، ولا سيما في أقل البلدان نموا مثل غامبيا. وأفاد الممثل أن من الواضح أن الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما النساء والأطفال، سترك خلف الركب. وطلب في ختام كلامه توفير المشورة والدعم بشأن كيفية التصدي لهذه التحديات، لا سيما في علاقتها بخطة عام 2030.

60 - السيد رشال (المفوض المعني بالمساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة العدل الإسرائيلية): قال إن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات للنهوض بريادة الأعمال والعمل الحر لدى الأشخاص ذوي الإعاقة تشمل توفير تدريب عالي الجودة وبرامج توجيهية تكون مصممة تصميمًا فريدا، بحيث تتواءم مع المهارات الفردية. ويكتسي التدريب أهمية حاسمة لبدء الأعمال التجارية وامتلاكها وتعهدها. وعلاوة على ذلك، فجميع الأعمال التجارية الجديدة تقريبا تحتاج إلى دعم مالي. وهناك العديد من الطرق المحتملة لتحفيز الدعم، مثل المزايا الضريبية أو القروض المنخفضة الفائدة أو المنح. ويمكن

في الحالات التي قد لا يكون فيها لدى هؤلاء الأشخاص أموال شخصية كافية لمتابعة هذا المسار المهني. واختتم كلامه قائلاً إن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع السياسات أمر بالغ الأهمية.

(أ) مناقشة عامة (تابع)

68 - **تولى الرئيس، السيد سالوفار (فنلندا)، رئاسة الجلسة.**

69 - **السيد برادو (المراقب عن شبكة المساعدة القانونية والاجتماعية (Red de Asistencia Legal y Social))** قال، في بيان مسجل سلفاً بالفيديو، إنه يحتاج إلى دعم بشري ونفسي، سواء في الحياة اليومية أو في دراسته. وتساؤه أفرقة مختلفة في المنزل وفي جامعته، التي هي مؤسسة تراعي منظور الإعاقة. وبالنظر إلى التحديات التي يواجهها من حيث اللغة التعبيرية، فهو يستخدم نظاماً يتيح له إيصال كلامه بوضوح. وتوافر جميع أنواع نظم الدعم أمر له أهمية جوهرية لكفالة أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من أن يعيشوا حياة مستقلة. ويشمل ذلك الدعم البشري، ليس فقط لممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لأنشطة حياتهم اليومية ولكن أيضاً لتمكينهم من المشاركة في الحياة الجامعية على قدم المساواة مع أقرانهم. وقال في ختام كلامه إن الدول يجب أن تضمن توافر جميع أنواع نظم الدعم المعترف بها بموجب الاتفاقية وتُمكن من الوصول إليها كي تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة الاستقلال الذاتي ونوعية الحياة.

70 - **السيد سكاريل (أوروغواي):** قال، في بيان مسجل سلفاً بالفيديو، إن الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 زادت من وعي الدول بترابطها، ووعيتها أيضاً بما يمكن أن تحققه إذا عملت معاً بروح التعاطف والاستعجال والتضامن. وقد تأثر الأشخاص ذوو الإعاقة في أوروغواي بشكل غير متناسب مع غيرهم، كما هو الحال في بقية العالم. وعلى الرغم من تعلم العديد من الدروس من الأزمة، فقد تضاءلت الموارد الاقتصادية والبشرية. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون الدولي من أجل تعميم مراعاة اعتبارات الإعاقة في خطط الإنعاش الاقتصادي وخطط الميزانية الجديدة، حتى في سياق الركود الاقتصادي.

71 - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تعمل على الحصول على بيانات كمية ونوعية أفضل عن السكان ذوي الإعاقة، ودرجة إدماجهم أو استبعادهم، والحوافز المستمرة التي تحول دون مشاركتهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فهذه البيانات ضرورية لرسم خريطة الطريق إلى الأمام. ويجب تعزيز منظمات

للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري، التي يمكن أن توفر التمويل لمساعدة الأعمال التجارية على البدء والنمو على نحو مستدام. ولدى العديد من الشركات أيضاً برامج تطوعية يعمل فيها مهنيون من مختلف القطاعات كموجهين لرواد الأعمال من ذوي الإعاقة، مما يساعد على استدامة المبادرات.

65 - وتطرق إلى التدابير التي يمكن أن تتخذها السلطات العامة، فقالت إنه يجب أن ييسر الوصول إلى البرامج القائمة التي توفر التدريب والدعم لرواد الأعمال ويجب أن تُشعر تلك البرامج، لكفالة أن يكون رواد الأعمال من ذوي الإعاقة على علم بها. ويجب أيضاً أن تُعالج الفجوة الرقمية، ويجب أن يُوفّر التدريب على وضع الاستراتيجيات الرقمية للأعمال التجارية، التي تكتسي أهمية أساسية في العالم الحديث. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتاح للرياضيين من ذوي الإعاقة فرص عمل بعد أن يتنافسوا في الأفرقة الوطنية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت في ختام كلامها إن الدول ينبغي لها أن تركز على التحول الوظيفي والمجالات المحتملة لمباشرة الأعمال الحرة، التي يمكن أن تشمل الخطاب التحفيزي الذي يهدف إلى التوعية بالإعاقة والمهارات والإمكانات الكبيرة التي يمتلكها الأشخاص ذوو الإعاقة.

66 - **السيد وينترزغيل (مؤسس شركة ableMove، المملكة المتحدة):** قال إنه بالإضافة إلى العمل الممتاز الذي يجري القيام به في إطار مبادرة "The Valuable 500"، فإن إطلاق برنامج "Generation Valuable" يكتسي أيضاً أهمية لأنه سيكفل أن يكون المشاركون في العمالة مصحوبين بموجّه من كبار المسؤولين التنفيذيين في منظماتهم. ويعتبر هذا التطور بالغ الأهمية، بالنظر إلى أن 2 في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون في وظائف على مستوى مجالس الإدارة في المنظمات الكبيرة. وفيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي والأخضر، تستكشف حكومة المملكة المتحدة إمكانية جوازات التعديل وتسخر التكنولوجيا لكفالة استخدام بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة للمساعدة في عمليات التحول، مثل التحول من التعليم إلى العمل أو ريادة الأعمال.

67 - وتكلم عن الرياضيين المشاركين في الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة، فقال إن من المهم أن تقدم الحكومات المساعدة عندما يتكبد هؤلاء الأشخاص تكاليف إضافية في تدبير أمورهم الصحية. وتؤدي المنظمات غير الحكومية أيضاً دوراً هاماً في جمع الأموال لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تصبح الرياضة في متناولهم

الصحية. وقد أدى المجتمع المدني دورا هاما في هذه الجهود. وتعتمد تونس نهجا شاملا لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الحق في التعليم والعمل والمشاركة في الشؤون العامة. ويشمل هذا النهج صياغة سياسات وبرامج في مجالات الوقاية وإعادة التأهيل والإدماج، مع استخدام التكنولوجيات الحديثة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم في الابتكار والعمل وغيرهما من المجالات العامة. وأفاد بأن حكومة بلاده تضاعف أيضا جهودها لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استراتيجيتها الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي. فقد استُحدثت تدابير للتمييز الإيجابي، منها تخصيص نسبة 2 في المائة من الانتدابات السنوية في القطاعين العام والخاص.

76 - وتابع قائلا إن تونس تعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة بعد تقريرها الدوري المقدم عملا بالاتفاقية، وعلى مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية. وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية المسؤولية عن التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز بوجه خاص على لغة الإشارة وطريقة براي. وأشار في ختام كلامه إلى أنه يجري اعتماد قوانين لمعالجة الفجوة بين الجنسين.

77 - السيدة أستاويس (المراقبة عن المنتدى الأفريقي للأشخاص من ذوي الإعاقات): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة في أفريقيا يعيشون في فقر وإن المنظمات التي تمثلهم، بما فيها المنتدى الأفريقي للأشخاص من ذوي الإعاقات، تعمل بقدرات محدودة. وعلاوة على ذلك، لا توجد آلية راسخة لجمع المعلومات ومعالجة البيانات وإنتاج الأدلة للتأثير على صناع السياسات. ويؤدي العمل المضطرب به لتنفيذ الاتفاقية دورا فريدا في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن قضايا مثل الجنسية ونقص التمثيل والنقاطية لم تُعالج معالجة كافية في السياق الأفريقي. وتتسم التحديات التي تواجهها النساء والفئات ذوات الإعاقة في الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ بأنها خطيرة وغير موثقة على حد سواء، ويجب التصدي لها.

78 - وأضافت قائلة إن الدول الأطراف يجب أن تمسك بزماء جميع الجهود المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها. ويجب أن تكون جميع تدابير العمل الإنساني والتصدي لحالات الطوارئ مراعية لاعتبارات الإعاقة، بحيث تأخذ في الحسبان مسائل الجنسية ونقص التمثيل والنقاطية. وقد كشفت الجائحة وآثارها أن الحكومات وجهات المجتمع المدني غير قادرة على تلبية احتياجات جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

المجتمع المدني حتى يتسنى لها أن تشارك مشاركة حقيقية ومستدامة في إعداد السياسات العامة. وأفاد أن التقدم نحو تحقيق التعليم الشامل للجميع يسير بوتيرة بطيئة، لأن هناك بعض المقاومة؛ غير أن الإرادة السياسية قوية. وأضاف أن حكومة بلاده وافقت على قوانين تخصيص وبرامج وحوافز للقطاعين العام والخاص لتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

72 - وعلى الرغم مما سبق، يلزم إحراز تقدم كبير في مجالات أخرى، وهو تقدم يمكن إحرازه من خلال تبادل الخبرات التي يمكن أن تحدث التغيير الثقافي اللازم لإزالة أكثر الحواجز إلحاحا. وقال في ختام كلامه إن هذه الأهداف يمكن تحقيقها بسرعة أكبر ودون انتكاس من خلال العمل الجماعي.

73 - السيد جوست (إستونيا): قال إن جائحة كوفيد-19 فرضت تحديات كثيرة على الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما أنت أيضا بحلول جديدة ودائمة في حياة الناس اليومية. وقال إن حكومة بلاده شكلت فرقة عمل بهدف زيادة إمكانية الوصول في مختلف المجالات، بما في ذلك الإسكان والنقل العام ووسائل الإعلام السمعية البصرية. وتحظى مقترحات هذه الفرقة بالأولوية، بالنظر إلى أن الهدف هو أن تصبح إستونيا بلدا يتيح إمكانية الوصول الكامل بحلول عام 2035. وأضاف أن العمليات المراعية لاعتبارات الإعاقة في مجال الحد من مخاطر الكوارث ضرورية أيضا لكفالة ألا يُترك أحد خلف الركب.

74 - واستطرد قائلا إن من المهم للغاية دعم المجتمع المدني في مجال الإعاقة. فالشمول يعني زيادة قدرة جميع الجهات المعنية، بما فيها الحكومات والمجتمع المدني. ويجب عدم المساس بنوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا مخاطر أشد في حالات النزاع. وفي سياق العدوان غير المبرر الذي تنتهذه روسيا في أوكرانيا، فإن كفالة إمكانية الاستفادة من الإجلاء الآمن والمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ تتطلب من الجميع أن يبذل قصارى جهده. وختم كلامه بقوله إنه يجب احترام المادة 11 من الاتفاقية وقرار مجلس الأمن 2475 (2019) ويجب أن يظل تنفيذ الاتفاقية على المسار الصحيح، بإزالة العقبات والتصدي لما قد ينشأ منها في المستقبل.

75 - السيد الأدب (تونس): قال إن تونس سعت خلال الجائحة إلى تفعيل منظومتها الوطنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بفيروس كوفيد-19 والتدابير الوقائية ذات الصلة، وكذلك إلى المعلومات المتعلقة بالرعاية

للأنشطة العسكرية الروسية في أوكرانيا وإلى الانسحاب غير المشروط لجميع القوات الروسية من كامل أراضي أوكرانيا.

83 - السيدة لو ثوا ثي منه (فييت نام): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون أكثر من 7 في المائة من السكان في فييت نام. ومن هذا المنطلق، تولي حكومتها أهمية كبيرة لحماية حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها وإدماجهم في الإطار الإنمائي الوطني. وعلاوة على ذلك، فقد أنشئ إطار قانوني ومؤسسية ولم يُدخَر أي جهد في سبيل تهيئة بيئة تمكينية تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة جميع فرص المشاركة في عملية صنع القرار والمساهمة في تنمية المجتمع.

84 - وأعربت عن التزام فييت نام بكفالة عدم التمييز ضد العمال ذوي الإعاقة في العمل، كما يتضح من تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 159 بشأن التأهيل المهني والعمالة (المعوقون). ويوضح اعتماد برنامج وطني لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2021-2030 الجهود التي يضطلع بها البلد من أجل تنفيذ خطة عام 2030. واختتمت كلامها قائلة إنه جرى، علاوة على ذلك، تيسير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة في فييت نام على الرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب المهني، والمساعدة في العثور على وظائف، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والترفيهية، والرياضة، والسياحة، والسفر.

85 - السيد موريو (كوستاريكا): قال في بيان مسجل سلفا بالفيديو، إن هناك أكثر من 800 000 شخص من ذوي الإعاقة في كوستاريكا، منهم 75 000 شخص يحتاجون إلى المساعدة من أجل تحقيق استقلالهم الشخصي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لـ 70 في المائة منهم الوصول إلى المنتجات التي يحتاجون إليها، بسبب افتقارهم إلى الموارد والمعلومات الاقتصادية. وينبغي لجميع البلدان أن توحّد قواها وتشجع المشاريع الإنمائية للمنتجات والتكنولوجيات الجديدة، سواء على الصعيد المحلي أو بالتعاون مع المنظمات الدولية، من أجل تعزيز الدعم. ويكتسي البحث والتطوير والإنتاج والتمويل أهمية أساسية في هذا الصدد. ولتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البحث والتطوير بوصفهم مستعملين نهائين أهمية بالغة، من أجل تحديد احتياجاتهم وكفالة أن يكون للمنتجات أثر إيجابي.

86 - وتابع قائلاً إن هناك مستويات عالية من الفقر والفقر المدقع في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يزيد من ضعفهم في مواجهة حالات الطوارئ والكوارث. وتتاح لهم فرص محدودة للمشاركة

ويدعو المنتدى الأفريقي للأشخاص من ذوي الإعاقات، في هذا الصدد، إلى مراعاة اعتبارات الإعاقة بصورة منهجية وذات مغزى في جميع أنشطة الشراكة والتنمية وتخصيص الموارد لأفريقيا.

79 - وأردفت بقولها إن الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة يتأثرون بشكل مباشر بالنزاعات المتكررة وتغير المناخ، مما حرّمهم من سلامهم وكرامتهم وسبل عيشهم. ويبدو أن الاستراتيجيات المحلية الرامية إلى التخفيف من حدة هذه التحديات تتسم بالضعف نتيجة لمسائل متعلقة بالقدرات. ولذلك، فبناء القدرات التقنية والبشرية والمالية يكتسي أهمية حيوية في بناء القدرة على الصمود. واختتمت كلامها قائلة إن تعبئة الموارد بصورة شاملة للجميع وإجراء مشاورات ذات مغزى وفي أوانها وتوفير الدعم التقني كلها أمور ضرورية.

80 - السيد شاترنوش (سلوفاكيا): قال إن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر سلبي شديد على المجتمعات، ولا سيما على الفئات الأشد ضعفاً، التي تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد فاقت الجائحة خطر الفقر، وقيدت إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وأدت في بعض الحالات إلى العزلة الاجتماعية. ويجب أن تضاعف الحكومات جهودها للتخفيف من آثار الجائحة وكفالة إمكانية الحصول بشكل كامل على خدمات الرعاية الصحية، بما فيها خدمات الصحة العقلية، وبالتالي حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

81 - وأضاف قائلاً إنه يجب عند وضع البرامج والسياسات أن يُشرك جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار من خلال المنظمات التي تمثلهم، دون تمييز. ويتطلب إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع إدماجاً كاملاً، مع كفالة التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم بموجب الاتفاقية، تعزيز التشريعات الوطنية وسياسات الرعاية الصحية، ويتطلب كذلك توافر ميزانية كافية لهذه الأغراض. ويجب إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، اللاتي يتعرضن للعنف الجنساني. ومن الأهمية بمكان كفالة حمايتهن من أي نوع من أنواع الانتهاك وحصولهن على خدمات الدعم، بما يشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

82 - واسترسل قائلاً إن العدوان الروسي على أوكرانيا الذي ليس له مبرر ولم يسبقه استقزاز يشكل انتهاكاً مؤسفاً وصارخاً للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والأشخاص ذوو الإعاقة، على وجه الخصوص، وجدوا أنفسهم في وضع محفوف بالمخاطر ولم يتمكنوا في بعض الحالات من الهروب من الحرب الطائشة التي بدأها الاتحاد الروسي. واختتم كلامه بقوله إن سلوفاكيا تدعو إلى الوقف الفوري

مشاريع صغيرة النطاق تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة أن يستفيدوا من مهاراتهم ويصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع.

91 - وأردفت بقولها إن الجزائر احتفلت، في 14 آذار/مارس 2022، باليوم الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أتاح فرصة لتبسيط الضوء على الحاجة إلى تعزيز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وإنتاجيتهم. ويجري استعراض القوانين المتعلقة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل كفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة ومواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقية. واختتمت كلامها قائلة إن الجزائر تعمل مع مختلف منظمات المجتمع المدني من أجل تعبئة الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تعاونية وشاملة للجميع.

92 - السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن جائحة كوفيد-19 شكلت تحديات كبيرة لجميع قطاعات المجتمع وأثرت على أشد الفئات ضعفاً، ومن بينها الأشخاص ذوو الإعاقة. وعلى الرغم من الصعوبات، لا يزال بلده ملتزماً بتعزيز حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم من أجل تحقيق خطة عام 2030 وكفالة ألا يُترك أحد خلف الركب.

93 - وأضاف قائلاً إنه منذ التصديق على الاتفاقية في عام 2009، قطعت حكومة بلده أشواطاً هامة في تنفيذها بسن عدد من القوانين واللوائح المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني والجهات الشريكة في التنمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وكفالة مشاركتهم على قدم المساواة مع غيرهم في التنمية الوطنية وفي العمل على الجبهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

94 - وأردف بقوله إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بها ما يزيد عن 160 000 شخص من ذوي الإعاقة، وإن الكثير منهم ضحايا للذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فلا تزال بعض التحديات قائمة: مثل محدودية القدرات والموارد، بما في ذلك الأخصائيين المدربين على العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وعدم كفاية مخصصات الميزانية لتنفيذ المشاريع على الصعيدين المركزي والمحلي؛ والقيود التي تحد من إمكانية الوصول في قطاع الرعاية الصحية، ولا سيما في المناطق النائية وخلال جائحة كوفيد-19.

في التخطيط الشامل للجميع ويفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى برامج إدارة المخاطر وخدماتها ومنتجاتها. وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، كانت كوستاريكا شريكا استراتيجيا في وضع معايير لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في حالات الطوارئ والكوارث في أمريكا الوسطى. وأوضح في ختام كلامه أن روح هذه المعايير تتمثل في كفالة أن تكون إدارة المخاطر شاملة للجميع وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة دون قيود إلى جميع عمليات وإجراءات صنع القرار المتعلقة بإدارة المخاطر على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، من خلال نهج قائم على الحقوق.

87 - السيدة ثيوفيلي (اليونان): قالت إن حكومة بلدها أظهرت إرادة سياسية وريادة باعتمادها خطة عملها الوطنية الأولى بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2020، التي تغطي الفترة من عام 2021 إلى عام 2027 وترمي إلى الوصول إلى التزامات وإنجازات طويلة الأجل.

88 - وأضافت قائلة إن الإجراءات الأساسيةية تشمل إنشاء سلطة وطنية معنية بإمكانية الوصول، وهي هيئة مستقلة تقدم المشورة لرئيس الوزراء. ونفذت أيضا سياسات ذات صلة في إطار التزام الحكومة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتهم. وأنشئت آلية تنسيق امتثالا للمادة 33 من الاتفاقية، تُسبِق تنفيذ جميع الوزارات للسياسات الوطنية المكرسة، وأهم من ذلك ترصد العمل الذي تقوم به جميع الوزارات المعنية لكفالة تنفيذ القطاع الخاص للاتفاقية. وأفادت في ختام كلامها بأن اليونان أنشأت أيضا آلية للرصد الخارجي المستقل لتنفيذ الاتفاقية وأسندت هذه المسؤولية إلى هيئة أمين المظالم اليونانية، وهي هيئة مستقلة.

89 - السيدة إيغيل (الجزائر): قالت إن بلدها يهدف إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بتمكينهم وتعزيز حقوقهم وإدماجهم في المجتمع وتحقيق المساواة في ظل القانون، وبكفالة عدم التمييز، وكلها أمور مكرسة في الدستور. وتعد الجزائر من أوائل البلدان التي صدّقت على الاتفاقية وطبقت أحكامها في النظام التعليمي.

90 - وأضافت قائلة إن السلطات الجزائرية، سعيا منها إلى التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على الطلاب ذوي الإعاقة، أطلقت حملات تطعيم واسعة النطاق لما عدده 5 600 من العاملين في القطاعين التعليمي والطبي الذين يتفاعلون مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن التزام الجزائر بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع. وأشارت إلى أنه توجد، لهذا الغرض،

ومعاهدات تسعى إلى تحقيق المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة. وبينما أنشئ إطار تنظيمي وطني، فإن التحدي يتمثل في وضع إطار مناظر في المؤسسات العامة.

100 - وأضافت قائلة إن المجلس الوطني واصل، خلال الجائحة، عمله في مجال الدعوة، وكانت الأزمة الصحية نفسها هي التي دفعته إلى إيلاء الأولوية لاعتماد قانون بشأن إصدار شهادات الإعاقة، التي ستتيح الاستفادة من برامج وخدمات مختلفة.

101 - وأردفت بقولها إن غواتيمالا، امتثالاً للاتفاقية، تمكنت من الحصول على البيانات والإحصاءات المتعلقة بالسكان ذوي الإعاقة - وهي معلومات توفر حججاً تؤيد إدماج هذه الفئة في خطط الحكومة المركزية ومشاريعها وسياساتها العامة وإدماجها على مستوى المقاطعات. وقالت في ختام كلامها إن وجود مؤسسات مثل المجلس الوطني يكتسي، لهذا السبب، أهمية حيوية في تعزيز نموذج حقوق الإنسان وتحقيق تقدم ملموس لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في غواتيمالا.

102 - السيد غريغيس (المراقب عن المنظمة الأسترالية للأشخاص ذوي الإعاقة (People with Disability Australia)): قال إن السكان الأصليين الأستراليين من ذوي الإعاقة، بوصفهم من بين أشد الأستراليين حرماناً، يواجهون حواجز متعددة تحول دون مشاركتهم المجدية داخل مجتمعاتهم، وهي حواجز تبرز أكثر عندما يحاولون الحصول على الدعم داخل المجتمع الأسترالي الأوسع.

103 - وأضاف قائلاً إن تلبية احتياجات السكان الأصليين الأستراليين من ذوي الإعاقة تعد واحدة من أهم قضايا العدالة الاجتماعية في أستراليا. فالسكان الأصليون يتعرضون للتمييز بسبب ثقافتهم نتيجة لأثر الإعاقة، ويعانون من التمييز المتعدد الجوانب وأوجه عدم المساواة الاجتماعية القائمة على أساس العرق والانتماء إلى السكان الأصليين والتعبير الجنساني. ومعدل انتشار الإعاقة في أوساط السكان الأصليين الأستراليين أعلى بكثير من معدل انتشارها بين عموم السكان، والنتائج الصحية الخاصة بالسكان الأصليين أسوأ وإمكانية حصولهم على الدعم محدودة. والكثيرون منهم يعيشون في فقر، ولا سيما في المناطق النائية من أستراليا، ونساء الشعوب الأصلية من ذوات الإعاقة معزولات اجتماعياً وعرضة للعنف والانتهاك.

104 - واسترسل قائلاً إن تغير المناخ يؤثر بشدة على الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية. وقد أدت حرائق الغابات والفيضانات التي حدثت في أستراليا في الآونة الأخيرة إلى تدمير

95 - وتابع قائلاً إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وإنها تقوم بإعداد تقريرها الوطني الأول عن تنفيذ الاتفاقية. وأعرب في ختام كلامه عن امتنان وفد بلده لوكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في التنمية لما تقدمه من دعم قيم في تنفيذ الاتفاقية وفي تحسين رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

96 - السيد ألموسليشسر (النمسا): قال إن بلده يؤيد تماماً الاستراتيجية الأوروبية الجديدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما مبادراتها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية، مثل المنبر الأوروبي للإعاقة. وتقوم النمسا بوضع اللسمات الأخيرة على خطة عملها الوطنية المتعلقة بالإعاقة للفترة 2022-2030، وهي استراتيجية طويلة الأجل لتنفيذ الاتفاقية. وستتضمن الخطة فصلاً خاصاً عن حالات الأزمات وهي تهدف إلى تحسين حالة البيانات. وقد شارك الأشخاص ذوو الإعاقة وممثلوهم عن قرب في إعداد خطة العمل وستكون مشاركتهم أمراً لا غنى عنه لتنفيذها.

97 - وأضاف قائلاً إن النمسا تدين بشدة العدوان الروسي على أوكرانيا الذي ليس له مبرر ولم يسبقه استقزاز، والذي أجبر العديد من الناس على مغادرة البلد، بمن فيهم أشخاص ذوو إعاقة. ويتعين على الدول أن توفر لهم أكبر قدر ممكن من الدعم وأن تمكنهم من المشاركة والاندماج في المجتمع منذ البداية.

98 - واسترسل قائلاً إن من المهم كفالة عدم استبعاد الابتكار والتكنولوجيا لمجموعات من الناس بعينها. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن تُستخدم التكنولوجيات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها، مما يعني أنها يجب أن تكون ميسورة التكلفة وسهلة المنال. ومراعاة لذلك، ستعتمد النمسا في عام 2022 قانوناً جديداً بشأن المتطلبات المتعلقة بإمكانية الوصول لبعض المنتجات والخدمات، سيكون خطوة نحو تنفيذ القانون الأوروبي المتعلق بإمكانية الوصول. وتتخذ النمسا أيضاً مجموعة متنوعة من التدابير ليكون المجتمع أكثر مراعاة لاعتبارات الإعاقة وكفالة مشاركة ذوي الإعاقة في المناقشة السياسية في جميع المجالات. واختتم كلامه بقوله إن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 مفيدة للتنفيذ الجاري للاتفاقية في النمسا، وإن بلده يرحب بالفرصة المتاحة لتبادل الآراء مع المشاركين الآخرين في الدورة الحالية.

99 - السيدة كاستيو (غواتيمالا): أشارت، في بيان مسجل سلفاً بالفديو، إلى أن غواتيمالا احتفلت في 28 أيار/مايو 2022 بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مجلسها الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ إنشاء المجلس، أقرت قوانين وصدقت على اتفاقيات

فهي على سبيل المثال استحدثت نظام Infantix لفحص الرضع الذين يبلغون من العمر شهرا واحدا من أجل اكتشاف إعاقات السمع والبصر في سن مبكرة. وأفاد في ختام كلامه بأن استخدام هذا النظام يمكن الأطفال الذين لديهم إعاقات سمعية أو بصرية من أن يصلوا إلى نفس مراحل النمو العصبي التي يصل إليها الأطفال الذين ليست لديهم هذه الإعاقات بحلول سن 5 سنوات وأن يلتحقوا بالتعليم العادي.

110 - السيد منصور (دولة فلسطين): قال إن دولة فلسطين أولت الأولوية لتنفيذ الاتفاقية. فهي تعمل مع جميع الشركاء، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، على اعتماد تشريعات تهدف إلى إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق تحديث القانون الوطني المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمواءمته على نحو وثيق مع المعايير الدولية.

111 - وأضاف قائلا إن دولة فلسطين ركزت جهودها في مجال صنع السياسات على إمكانية الوصول، والتعليم الشامل للجميع، والعمالة، والتمكين الاقتصادي، والشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى إنشاء نظام شامل للتأمين الصحي. وتتاح تحويلات نقدية للحصول على الأجهزة المساعدة.

112 - واسترسل قائلا إن أزمة الحماية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع تؤثر أيضا على الأشخاص ذوي الإعاقة. فلا يُستهدف الأشخاص ذوو الإعاقة فحسب، إنما يُستهدف أيضا المدنيون بطريقة تؤدي إلى إعاقتهم عمدا. فالسياسة الإسرائيلية المعلنة والطويلة الأمد التي تتمثل في "إصابة الركبة" أو "إطلاق النار من أجل إلحاق الإعاقة" موجهة بشكل خاص إلى الشباب الفلسطيني. والتصريحات الإجرامية التي يدلي بها أفراد عسكريون إسرائيليون والتي تعكس الرغبة في إلحاق الإعاقة تمثل جزءا لا يتجزأ من نظام التمييز والقمع اللاإنساني الذي يهدف إلى قتل وتشويه أولئك الذين ينبغي حمايتهم. واختتم كلامه بقوله إن دولة فلسطين تدعو مرة أخرى إلى حماية الشعب الفلسطيني.

113 - السيد راي (نيبال): قال إن أربعة من كل خمسة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ألحقت بهم جائحة كوفيد-19 أشد الضرر يعيشون في البلدان النامية. وتحقيق التنمية الكاملة للإمكانيات البشرية والشعور بالكرامة وتقدير الذات لدى الأشخاص ذوي الإعاقة يمثل عنصرا هاما في خطة عام 2030. غير أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عندما تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة فرص متساوية

المنازل والهياكل الأساسية، وأدت في بعض الحالات إلى تدمير مجتمعات محلية بأكملها. وعلاوة على ذلك، فالحالة الناجمة عن انعدام المأوى والأمن الغذائي تبعث على اليأس أكثر فأكثر.

105 - وبعد أن أبرز الحاجة إلى استجابة مكرسة لمعالجة أوجه عدم المساواة المتعددة الجوانب التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية، دعا اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إنشاء آلية رسمية تعمل جنبا إلى جنب مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في سبيل إسماع صوت الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية بجميع أنحاء العالم وكفالة استمرار اللجنة في الاستماع إلى صوتهم.

106 - السيد غالابوبز (كوبا): قال إن جائحة كوفيد-19 كان لها أثر خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتركت الأشخاص ذوي الإعاقة في حالة أشد ضعفا. ولذلك تحتاج الدول إلى تدعيم التزامها بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. ويتوقف التقدم العالمي في هذا الصدد على القدرة على تعزيز التعاون الدولي ونقل الموارد والتكنولوجيا إلى الجنوب.

107 - وأضاف قائلا إنه كثيرا ما يكون هناك نقص في الموارد المادية والتكنولوجية اللازمة لإيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية، ولذلك يجب إعطاء الأولوية للتنمية. ولا يمكن إعمال الاتفاقية روحا ونصا بينما لا تزال مجموعة من البلدان النامية تخضع لتدابير قسرية انفرادية. وبالإضافة إلى الجائحة، فقد واجهت كوبا طفرة انتهازية غير مسبقة في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي ظل قائما منذ أكثر من ستة عقود.

108 - وتابع قائلا إن الحصار ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية البلد، ويصعب حياة مواطنيه من ذوي الإعاقة. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/76/405)، فالأشخاص ذوو الإعاقة البصرية لا يستطيعون الاستفادة من برامجيات "JAWS" لقراءة الشاشة، التي تتيح لهم استخدام الحواسيب، لأن كوبا غير قادرة على شراء برامجيات طورتها شركة من شركات الولايات المتحدة.

109 - ومضى يقول إن كوبا لا تزال، رغم الحصار الإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة، ملتزمة التزاما كاملا بالاتفاقية وما فتئت تنفذها.

118 - وأعربت عن الأسف لأن جائحة كوفيد-19 وحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ والنزاعات تهدد بالسير في مسار معاكس لمسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس. وقالت إن الوقت قد حان بالتالي لزيادة الجهود الرامية إلى معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأزمات بغية كفالة تحقيق انتعاش يكون مستداما وشاملا للجميع. وبعد أن لاحظت أن التعاون الدولي يحتاج إلى تعزيز دعما للجهود الوطنية، قالت إن وفد بلدها يدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم المساعدة التقنية والاقتصادية اللازمة ويسر الحصول على التكنولوجيات المساعدة والسهلة المنال وتقاسمها. وقالت في ختام كلامها إن وفد بلدها يدعو أيضا إلى تعزيز التعاون من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

119 - السيد بلانكو (إسبانيا): قال إن وفد بلده يدعو الدول الأطراف إلى السعي إلى إيجاد التزام عالمي بالحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وبحقهن في تكوين أسرة. وأضاف أن وفد بلده يدعو كذلك إلى وضع سياسات عامة للأشخاص ذوي الإعاقة تتمحور حول النسوية، من أجل المساعدة في تحرير النساء والأمهات ومقدمات الرعاية من الثقافات القائمة على التحيز الجنساني والأبوية.

120 - واستطرد قائلاً إن إسبانيا عدلت إطارها القانوني لوضع حد للتعقيم القسري، الذي يعد أحد أخطر الانتهاكات لحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، لأنه يعد تدخلاً في أجسادهن ضد إرادتهن ويقوض حقوقهن الجنسية والإنجابية. وقد أصدرت أيضاً اعتذاراً علنياً لضحايا هذه الممارسة. وستصدر قريباً قانوناً جديداً بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والإنهاء الطوعي للحمل، يعتبر التعقيم القسري ومنع الحمل القسري والإجهاض القسري أشكالاً من العنف. وسيضمن هذا القانون إمكانية الوصول للجميع كي تكفل للنساء ذوات الإعاقة إمكانية الوصول إلى معلومات غير متحيزة وقائمة على الأدلة والقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن صحتهم الجنسية والإنجابية. وستقر إسبانيا أيضاً قانوناً بشأن الأسر، يكفل تزويد الأشخاص ذوي الإعاقة بالضمانات والدعم لتكوين أسرة، ويحمي النساء اللاتي يربين أطفالاً.

121 - وأردف بقوله إن التدابير المذكورة أعلاه يعززها قانون جديد يعترف بالأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للمادة 12 من الاتفاقية، ويضع نموذجاً قائماً على احترام تفضيلات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيكفل القانون أيضاً تمكين المرأة ذات الإعاقة من أن تباشر عملية صنع قرار خاصة بها، من خلال الموارد والمعلومات الموجهة لتلبية الاحتياجات الفردية.

مع غيرهم وعندما تنفذ الدول السياسات والاستراتيجيات اللازمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

114 - وأضاف قائلاً إن دستور نيبال يكفل للأشخاص ذوي الإعاقة حماية متساوية مع غيرهم في ظل القانون، وعدم التمييز، والحق في العيش بكرامة وشرف، والمساواة في الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة. وعلاوة على ذلك، فالأشخاص ذوو الإعاقة لهم الحق في التمثيل السياسي في الهيئات التشريعية على أساس مبدأ الشمول.

115 - وأردف بقوله إن نيبال ما برحت تبذل قصارى جهدها في سبيل بناء مجتمع شامل للأشخاص ذوي الإعاقة على النحو المتوخى في دستورها. فهي قد سنت قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2017) من أجل تنفيذ الاتفاقية بفعالية. وأشار في ختام كلامه إلى أن الإعاقات تُصنّف حسب شدتها، وتوفّر على أساس الأولوية البدلات، والتعليم المجاني، والمنح الدراسية، والرعاية الصحية المجانية والأدوية المدعومة، والحصص في التوظيف في القطاعين العام والخاص، والخصومات على رسوم النقل البري والجوي.

116 - السيدة أريغا (إثيوبيا): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات متعددة في حياتهم اليومية ويخضعون لأعراف تمييزية ووصم يحدان من فرصهم الاقتصادية والاجتماعية ومن تمتعهم الكامل بحقوقهم. وقد اتخذت إثيوبيا، منذ أن صدقت على الاتفاقية في عام 2007، تدابير تشريعية من أجل كفالة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متساوية مع غيرهم في العمل والصحة والتعليم وتمكينهم من المشاركة في عمليات صنع القرار.

117 - وأضافت قائلة إن عدد الشباب ذوي الإعاقة المسجلين في التعليم ازداد منذ أن اعتمدت خطة تطوير قطاع التعليم في عام 2018. ويجري تنفيذ الجولة السادسة من الخطة، التي تولي أهمية قصوى لإدماج منظور الإعاقة. ويدخل الأشخاص ذوو الإعاقة ضمن الـ 8 ملايين مستفيد من برامج الحماية الاجتماعية، التي كان لها دور فعال في التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. وقد اتخذت خطوات من أجل إدماج منظور الإعاقة داخل الكيانات الحكومية بهدف زيادة فرص الوصول إلى وظائف القطاع العام وعمليات صنع القرار. وأنشأت إثيوبيا في هذا الصدد آلية تنسيق مشتركة بين الوزارات والقطاعات تتألف من مؤسسات عامة ومنظمات من المجتمع المدني لرصد تنفيذ السياسات المراعية لاعتبارات الإعاقة.

122 - وختم كلامه قائلاً إن العالم عليه دين ينبغي الوفاء به فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وإن وفد بلده يود أن يقترح بالتالي أن تُكرّس الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف لهذه المسألة.

رُفعت الجلسة الساعة 18:05.